جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : مالية و بنوك

بعنوان:

إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

دراسة تحليلية لعينة من البنوك التجارية خلال الفترة 2009– 2016.

إعداد الطالبة: بوسبعين سامية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

أمام اللجنة المكونة من السادة

د/ .....(أستاذ ، جامعة ورقلة) رئيسا

د/ بوخلالة سهـــام (أستاد محاضر ، جامعة ورقلة) مشرفـا ومقـررا

د/ .....(أستاد محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2017–2018

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : مالية و بنوك

بعنوان:

إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

دراسة تحليلية لعينة من البنوك التجارية خلال الفترة 2009– 2016.

إعداد الطالبة: بوسبعين سامية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

أمام اللجنة المكونة من السادة

د/ .....(أستاذ ، جامعة ورقلة) رئيسا

د/ بوخلالة سهـــام (أستاد محاضر ، جامعة ورقلة) مشرفـــا ومقـــررا

د/ .....(أستاد محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2017–2018

الإهداء

الحمد لله الذي اعاننا وزيننا بالعلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية. اتقدم بإهداء عملي المتواضع

الى:

الذرع الواقي والكنز الباقي،الى من جعل العلم منبع اشتياقي،لك اقدم وسام الاستحقاق،انت ابي العزيز اطال الله عمرك.....

رمز العطاء وصدق الايباء الى ذروة العطف والوفاء،لك اجمل حواء،انت امي الغالية اطال الله عمرك.....

الى زوجي الغالي وسندي في الحياة حفظه الله.

الى فلذة كبدي وقرة عيني،ابنتي سلسبيل حفظها الله.

الى من هم سندي في الحياة وشموعها ،اخوتي: كريمة،مجيد،يزيد،فؤاد.

وإلى من درجوا معي ودرجت معهم على مقاعد الدراسة وخاصة تخصص مالية وبنوك...

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.....

شكر وتقدير

ليس بعد تمام العمل من شيء أجمل ولا أحلى من الحمد، فالحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وكما ينبغي لجزيل فضله وعظيم إحسانه على ما أنعم به علي من إتمام هذا البحث

ثم إنه لا يسعني إلا أن أشيد بالفضل وأقر بالمعروف لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر...

أستاذتي المشرفة الدكتورة **بوخلالة سهام** على ما خصتني به من التوجيه والتصويب...وما علمتني من فيض إنسانيتها وخلقها الرفيع ومستواه الراقي.

وإلى كل الأشخاص والهيئات التي دعمتني وساعدتني في إنجاز هذا البحث إلى كل أساتذتي الأفاضل بكلية علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية .

كما أتقدم بجزيل الشكر لمسؤولي و موظفي **وكالة بنك الوطني الجزائري** و**وكالة بنك الخليج** الى مساعدتهم في تجميع بيانات الدراسة.

كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب، بورك فيهم جميعا

وجزاهم الله عني الجزاء الأوفى.

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية وطرق إدارتها ، بالاعتماد على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر(BNA.BEA.SGA.AGB) خلال الفترة 2009-2016، ومن خلال قياس وتحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية لهذه البنوك توصلت الدراسة إلى ان بازل2 اكدت بوجود ارتباط مباشر بين الحد الادنى من راس المال ومخاطر الائتمان في البنوك، وهذه الخطوة تعطي مؤشرا على ان ادارة راس المال هي مرحلة هامة في تخفيف المخاطر وإدارتها.وتشير اهم النتائج الدراسة التطبيقية الى ما يلي:

- متغيرات مخاطر الائتمان والمسببة لمشاكل القروض المتعثرة في البنوك التجارية وباستخدام المؤشرين(مخصصات خسائر القروض الى اجمالي القروض وصافي اعباء القروض الى اجمالي القروض)هي:نسبة حجم البنك ونسبة عدم الكفاءة.

- وان متغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان والمسببة لمشاكل القروض المتعثرة في البنوك التجارية باستخدام مؤشر كفاية راس المال هي:نسبة كفاءة الادارة ومعدل الفائدة.

- ان كل من من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة كفاية راس المال تمثلان اهم مؤشرات ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك.

الكلمات المفتاحية: بنوك جزائرية،إدارة،مخاطر الائتمان، كفاية راس المال.

Résumé

L'étude visé à analysée les risques des crédit bancaire dans les banques commerciales et les méthodes de gestion basée sur un échantillon des banques commerciales opérant en Algérie (BNA.BEA.SGA.AGB) au cours de la période 2009*2016 par la mesure et analyse des indicateurs du risque de crédit pour ces banques. L'étude a révélé que Bâle 2 à confirmer l'existence d'un lien direct entre le capital minimum et le risque de crédit dans les banques, cette étape donne une indication que la gestion du capital est une étape importante dans la réduction des risques et leurs gestion. Les résultats des études appliquées sont:

- Les variables du risque de crédit résultant des problèmes de prêts improductifs dans les banques commerciales, et on utilisant les deux indices suivant(provisions pour pertes sur crédits totales et prêts nets sur prêts) sont: le ratio de la taille de la banque et le pourcentage d'inefficience.

- Les variables explicatives du risque de crédit dues aux problèmes de prêts improductifs dans les banques commerciales utilisant l'indice de suffisance du capital sont: le rapport entre l'efficacité de la gestion et le taux d'intérêt.

- Le ratio de risque de crédit et le ratio de solvabilité représentent les indicateurs les plus importants de la gestion du risque de crédit dans les banques.
Mots-clés: Banque Algérienne, Administration, Risque de crédit, Adéquation du capital.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

قائمة المختصرات والرموز

قائمة المحتويات:

الإهداء XI
الشكر..... XI
الملخص XI
محتويات البحث XI
قائمة الجداول XI
قائمة الأشكال XI
قائمة الملاحق..... XI
قائمة المختصرات والرموز..... XI
المقدمة..... أ

الفصل الأول : الإطار النظري للمخاطر الائتمانية وإداراتها

..تمهيد 06
.المبحث الأول : مخاطر الائتمان، الأسس والمفاهيم..... 06
...المطلب الأول: أساسيات المخاطر الائتمانية 06
المطلب الثاني: أسباب المخاطر الائتمانية 08
.....المبحث الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية..... 10
المطلب الأول : مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية..... 10
المطلب الثاني : أهمية إدارة المخاطر وأهدافها..... 17
المطلب الثالث : أساليب إدارة المخاطر الإئتمانية..... 17
المبحث الثالث: الدراسات السابقة مع المقارنة والقيمة المضافة للبحث..... 20
.....المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية..... 20
.....المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية..... 21
.....المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة وموقع دراستنا منها..... 23
خلاصة الفصل: 24

الفصل الثاني : دراسة تحليلية لادارة المخاطر الائتمانية

....تمهيد 26
.....الدراسة..... في المستخدمة والأدوات المبحث الأول : الطريقة 26
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة..... 26

المطلب الثاني : الأدوات والبرامج المستخدمة في الدراسة..... 28
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية، تحليلها ومناقشتها..... 29
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية..... 29
المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية و مناقشتها..... 31
خلاصة الفصل الثاني..... 35
الخاتمة..... 37
قائمة والمراجع 40
الملاحق .....

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية	15
الجدول رقم (1-2)	المؤشرات المختارة للدراسة التطبيقية وطرق حسابها	16
الجدول رقم (2-1)	عرض البنوك التجارية عينة للدراسة	27
الجدول رقم (2-2)	المتغيرات المستقلة للدراسة وطرق حسابها	28
الجدول رقم (2-3)	نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروضCR1	29
الجدول رقم (2-4)	صافي اعباء القروض الى اجمالي القروض CR2	30
الجدول رقم (2-5)	راس مال الى اجمالي الاصول CA1	30
الجدول رقم (2-6)	حقوق المساهمين الى اجمالي الاصول CA2	30
الجدول رقم (2-7)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	31

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (2-1)	CR1: مخصصات القروض الى اجمالي القروض	31
الشكل رقم (2-2)	CR2:صافي اعباء القروض الى اجمالي القروض	32
الشكل رقم (2-3)	CA1:نسبة راس المال الى اجمالي القروض	33
الشكل رقم (2-4)	CA2:حقوق المساهمين الى اجمالي القروض	33

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم: 01	مخصصات خسائر القروض الى اجمالي القروض	44
الملحق رقم: 02	صافي اعباء القروض الى اجمالي القروض	45
الملحق رقم: 03	راس المال الى اجمالي الاصول	46
الملحق رقم: 04	حقوق المساهمين الى اجمالي الاصول	47
الملحق رقم: 05	الإحصاءات الوصفية.	48

قائمة المختصرات والرموز

الرمز	شرح الرمز
NPLR	نسبة القروض المتعثرة
CAR	نسبة كفاية راس المال
BNA	البنك الوطني الجزائري
BEA	البنك الخارجي الجزائري
SGA	بنك سوسيتي جينيرال
AGB	بنك الخليج
CR1	مخصصات خسائر القروض الى اجمالي القروض
CR2	صافي اعباء القروض الى اجمالي القروض
CA1	راس المال الى اجمالي القروض
CA2	حقوق المساهمين الى اجمالي القروض

المقدمة

– توطئة :

شهدت الأعمال المصرفية لدى البنوك التجارية تطورا كبيرا عبر السنين وصلت الأعمال المصرفية في اقتصاديات دول العالم المختلفة إلى درجة كبيرة من التطور والتعقيد حيث يعتبر هذا القطاع من أرقى النشاطات وبما أن الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية ،فان القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وعملية منح الائتمان للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية.

حيث تحول النشاط المصرفي من مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع في داخل حدود الدولة إلى قيام البنوك بالدخول في مجال الاستثمار في جميع القطاعات وتملكها الكثير من المشروعات الصناعية والخدماتية والتجارية. إذ تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات حجم كبير.

وفي ظل تنامي الأزمات المالية وزيادة حدتها اصبح موضوع ادارة المخاطر من اهم المواضيع التي يهتم بها المصرفيون، فالسبب الرئيسي وراء ذلك هو تزايد المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف من ناحية،وعدم ادارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، الى جانب ضعف الرقابة الداخلية والخارجية وكذالك انخفاض مستوى الافصاح عن نوعية وحجم المخاطرة التي تتعرض لها وأساليب إدارتها، ولعلاج ذلك ظهر اهتمام لجة بازل بالمخاطرة المصرفية بصورة اكثر وضوحا عند اصدارها المتعلق بمعيار كفاية راس المال الجديد، حيث ركز اتفاق على تقوية راس المال القانوني او الرقابي من خلال متطلبات الحد الادنى لراس المال، بحيث يكون اكثر حسابية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، وركز على ادارة المخاطر بصورة واضحة واعطى المصارف الحق في اختيار البدائل المنافسة لقياس المخاطر، بالنسبة لمخاطر الائتمان اعتمد الاتفاق طريقة القياس النمطي وطرق التصنيف الداخلي.

2–طرح الإشكالية :

كيف تتم ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2009–2016 ؟

ومن خلال الإشكالية العامة نستخلص الإشكاليات الجزئية التالية:

- هل تعتبر ادارة مخاطر الائتمان حل لمواجهة المخاطر وكذا وسيلة لضمان استمرارية البنك في آن واحد؟
- ماهي درجة مستوى مخاطر الائتمان في البنوك التجارية؟
- ماهي المؤشرات الأكثر تأثيرا في مخطر الائتمان؟

3– فرضيات البحث:

للإجابة على الاشكالية اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات التي نحاول اثبات صحتها في الدراسة:

- تعتبر ادارة مخاطر الائتمان حل لمواجهة المخاطر وكذا وسيلة لضمان استمرارية البنك في آن واحد .
- درجة مستوى مخاطر الائتمان في البنوك التجارية درجة أما عالية اومنخفضة.
- المؤشرات الأكثر تأثيرا في مخطر الائتمان هي:كفاية رأس المال و مخطر الائتمان

4- مبررات اختيار الموضوع :

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع والبحث فيه ما يلي:

- التركيز على اهمية وجود ادارة للمخاطر الائتمانية في البنوك؛
- توسيع المعرفة حول اساليب ادارة المخاطر الائتمانية؛
- الأهمية و القيمة الكبيرة التي يكتسبها الموضوع؛
- وجود اهتمام شخصي بالموضوع.

5- أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- التأكيد على أهمية إدارة المخاطر الإئتمانية ومساهمتها في دعم الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين أداء البنوك؛
- تطور منهجية ادارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية وفق الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية؛
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية ولاسيما البنوك العمومية في حل المشاكل.

6- حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: إقتصرت الدراسة على معرفة المحددات المصرفية الخاصة بالبنك في تفسير مشكلة تأثير مؤشرات مخاطر الإئتمان على البنوك التجارية الجزائرية ،كل منCA.CR .
- الحدود المكانية: وسيختص هذا البحث في تناوله لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر وهي:البنك الوطني الجزائري(BNA) ، بنك سوسيتي جينرال(SGA) ، بنك الخارجي الجزائري(BEA) ، بنك الخليج . (AGB)
- الحدود الزمانية: سنعتمد في هذا البحث على البيانات المالية المأخوذة من القوائم المالية للبنوك التجارية، خلال فترة 2009-2016 .

7- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

إن الموضوع الذي نود معالجته و طبيعة و نوع المعلومات المتوفرة عنه و طريقة تحليلها، تفرض علينا استخدام منهج معين لمثل هذه الدراسة، ويتمثل هذا المنهج في: المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب طبيعة و نوع الدراسة والكشف عن مختلف جوانبه خاصة من الجانب النظري، كما يمكن من خلال هذا المنهج تحليل الواقع و تشخيص المتغيرات للوصول إلى تفسيرات ونتائج دقيقة، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام منهج دراسة حالة فيما يتعلق بالدراسة الميدانية .

8- مرجعية الدراسة:

على مستوى الجانب النظري اعتمدنا على اهم الدراسات، الأطروحات العلمية وجموعة من الكتب الاساسية على مستوى المكتبات الوطنية، أما على المستوى التطبيقي سنعتمد على التقارير السنوية الخاصة بالبنوك التجارية في موضوع الدراسة.

9- صعوبات البحث:

ونشير إلى مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث، ونذكر منها :

- عدم تجاوب بعض العاملين في البنك على الإجابة؛
- صعوبة الحصول على نسبة كفاية راس المال لبنوك عينة الدراسة،وذلك لعدم التصريح بها من قبل البنك الجزائري في قوائمه المالية؛
- صعوبة تجميع المعطيات والبيانات من البنك خلال فترة الدراسة .

10- هيكل البحث :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين بعد المقدمة؛ فصل يتضمن الجانب النظري للدراسة وفصل تطبيقي يتضمن الجانب العملي والميداني للبحث كما يلي:

- ✓ الفصل الأول: الإطار النظري للمخاطر الائتمانية وإدارتها ويتضمن ثلاثة مباحث وهي :
  - المبحث الاول:مخاطر الائتمان،اسس والمفاهيم.
  - المبحث الثاني:ادارة المخاطر الائتمانية.
  - المبحث الثالث:الدراسات السابقة.
- ✓ الفصل الثاني: دراسة تحليلية لإدارة المخاطر الائتمانية فتتضمن مبحثين وهما:
  - المبحث الاول:الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.
  - المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة الميدانية، تحليلها ومناقشتها.

خاتمة: نقوم بتقديم ملخصا عاما عن الموضوع وأهم النتائج المتوصل إليها، بفضل مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي نأمل من خلالها أن تكون دراسات في المستقبل.

الفصل الأول

الإطار النظري للمخاطر الائتمانية وإداراتها

تمهيد:

يعتبر موضوع المخاطر أحد أهم المواضيع التي تزايد فيها اهتمام المصرفيين و الباحثين، نظرا لما تواجهه المصارف من تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعا عالميا، حيث نتجت عنها مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في جانب الخدمات المالية وظهور تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى التوجه نحو اقتصاد السوق. كل ذلك أدى إلى زيادة و تنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك مع زيادة تعقيداتها و التي تأتي في مقدمتها الائتمان المصرفي الذي يمثل الركيزة الأساسية في النشاط المصرفي.

لذلك ارتأينا تقسيم الإطار النظري لمخاطر الإئتمان وإدارتها في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تم عرض أهم المفاهيم المختلفة للمخاطر الإئتمانية التي أعطيت في هذا الصدد، وبما أن مخاطر الإئتمانية تنشأ عن عدم قدرة العميل على سداد ديونه فلا بد من تحليل أهم المؤشرات المستخدمة في قياسها، وطرق التحوط من مخاطر الإئتمان.

أما المبحث الثاني تناولنا فيه إدارة المخاطر الإئتمانية، وذلك من خلال تناول أهم مؤشرات قياس المخاطر الإئتمانية وكما تطرقنا إلى أهمية وأهداف وأساليب إدارة المخاطر الإئتمانية، أما المبحث الأخير فقد خصص للدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية.

المبحث الأول : مخاطر الإئتمان، الأسس والمفاهيم

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز الأسس النظرية لمخاطر الإئتمان من خلال عرض هذا المفهوم، ثم أسباب المخاطر الإئتمانية .

المطلب الأول :أساسيات المخاطر الإئتمانية

أولا: مفهوم المخاطر الإئتمانية

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه ، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى أخر إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك[1]. حيث تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده[2] .كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية وهي كالأتي[3]:

1- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص174 .

2-عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999 ، ص213 .

3- حمزة محمود الزبيري، **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان 2000 ، ص210 .

- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل .
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطرا بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني(القرض+الفوائد)أو في توقيتات السداد.
- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تضر كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل.

لذلك يمكن القول بأن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل و في الموعد المحدد مما ينتج عنه: خسارة مالية.

- ويعرف صلاح الدين حسن السيسي (2004) المخاطر الائتمانية :بأنها احتمال عدم قيام الطرف المقابل للبنك بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها فهي لا تقتصر على وظيفة الاقتراض فقط و إنما تمتد لنشاطات أخرى مثل : تمويل تجاري، إيداعات لدى المصارف، عمليات صرف أجنبي [1].
- ويعرف كل من لطيف زيود و ماهر أمين و منير المهندس (2006) مخاطر الائتمان :هي مخاطر أن يتخلف العملاء عن السداد، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين و الفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك و يتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض، أو تراجع المركز الائتماني للعميل و بالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد[2].

ثانيا: تقسيم المخاطر الائتمانية

يمكن تقسيم المخاطر الإئتمانية التي يتعرض لها البنك من إجراء قرار الائتمان إلى عدة مخاطر نوجزها فيما يلي[3]:

- **مخاطر اقراضية مباشرة** :وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض و أنواع الائتمانات الأخرى.
- **مخاطر اقراضية محتملة** :وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات و الكفالات و التي يمكن أن تتحول إلى مخاطر اقراضية مباشرة طيلة مدة الاعتماد أو الكفالات.
- **مخاطر المصدر** :ينشأ هدا النوع من المخاطر بسبب وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة.

1- صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة " **الائتمان المصرفي – الضمانات المصرفية – الاعتمادات المستندية** ، ط1 ، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004 ،ص 47.

2 -لطيف زيود و آخرون، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي** رقم " (30) حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري" ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، المجلد28، العدد2، 2006،ص 205.

3 -حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص174 .

- **مخاطر ما قبل التسويات** :و هي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته.
- **مخاطر التسويات** :وهي التي تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفد التعهد المطلوب منه.
- **مخاطر التحصيل** :وهي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء و تحويل بناء على تعليمات أحد العملاء قبل أن يقوم بالدفع.

المطلب الثاني :أسباب المخاطر الائتمانية

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالتالي[1] :

أ- المخاطر العامة

وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل...إلخ.

ب- المخاطر المهنية

وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

ت -المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض

وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

- **الخطر المالي** :يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج...الخ. وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.
- **الخطر القانوني** :وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:

-النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن...الخ.

-السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.

[1] -Sylvie de Conssergues, **La banque** : **structure**, **Marché**, **gestion**, édition DALLOZ ,Paris 1996,p 98.

-مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ونقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المنظمة.

-علاقة المسيرين بالمساهمين.

– مخاطر الإدارة :وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة [1] .

– خطر البلد :لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة[2].

ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج[3].

– خطر البلد والخطر السياسي :يعتبر الخطر السياسي من أحد عوامل خطر البلد، لان عدم الاستقرار السياسي لدولة ما يؤدي إلى ظهور وضعيات متعددة الخطورة بالنسبة للدائن والتي هي:

- إعادة النظر أو إعادة مفاوضات العقود.
- تحديد أو منع الاستثمارات الأجنبية.
- تحديد أو منع خروج رؤوس الأموال.
- التأميم بالتعويض أو بدونه.
- رفض الاعتراف بالالتزامات المتخذة من طرف الحكومات السابقة.

من هذه الوضعيات نلاحظ أن الديون المستحقة على الدول الغير مستقرة سياسيا ترتفع وتزداد درجة خطورتها حتى ولو تلغي هذه البلدان ديونها تجاه الخارج.

- **خطر البلد والخطر الاقتصادي** : وهو العامل الثاني لخطر البلد، وينشأ من عدم قدرة السلطات النقدية لبلد أجنبي على تحويل الفوائد ورأسمال القرض للدائنين المأخوذ من طرف مختلف المنظمات العمومية والخاصة بالرغم من أن المنظمات الخاصة لها ملاءة ووضعية مالية جيدة تسمح لها بتسديد ديونها، ولكن نظرا لنقص

1 -محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، **الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص360.

2- Sylvie de Conssergues , op.cit p 99.

3 -Pierre Mathieu, patrick d'heouville, **les divers crédits**, **une nouvelle gestion de risque de crédit**, **ed-economique**, Paris 1998, p10.

الاحتياطات من العملة الصعبة لا تسمح لها بالتحويل إلى الخارج، إذن هذا الخطر هو مرتبط بالوضعية الاقتصادية والنقدية للبلد الأجنبي.

وبالتالي فالمخاطر الثلاثة السابقة أي(الخطر السياسي والاقتصادي وخطر القرض) متواصلة فيما بينها فعدم الاستقرار السياسي يمكن أن ينعكس على الوضعية الاقتصادية والمالية، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مخاطر القرض، وتتسبب الأزمات الاقتصادية في الكثير من الأحيان في إحداث تغيرات في الأنظمة السياسية وبالتالي ضرورة إتباع منهاج الشمولية.

المبحث الثاني:ادارة المخاطر الائتمانية

المطلب الاول: مؤشرات قياس المخاطر الإئتمانية

من خلال الإلمام بالمناهج التي وضعتها لجنة بازل لتسير وقياس المخاطر الإئتمان الذي يؤطر دراستنا ، حيث نسعى من خلاله المحاولة الإجابة ومن هو نختار من بين المناهج الموضوعة من لجنة بازل التي تتلائم أكثر مع موضوع الدراسة.

أولا : لجنة بازل

حيث تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 حيث يعتبر رأس المال المصرف أكثر المصادر للحماية ومن المخاطر وهي الوسيلة الفعالة للرقابة لأنه يمكن تطبيق معايير رأس المال بصورة موحدة على المؤسسات والتشريعات المختلفة ، وذلك أن رأس المال المطلوب له دور في مواجهة مخاطر الأصول واستقرار المصارف وبناء الثقة ،خاصة في حالة الأزمات المحتملة أو الفعلية[1].

وهي كذلك لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أيه اتفاقية دولية ، وإنما أنشئت بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، وعادة ما تجتمع هذه اللجنة في مقر بنك التسويات الدولية

Bank for International Settement(BIS) للرقابة أربع مرات سنويا، ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على

المصارف ، وقد تم إنشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الألماني هيرستات Herstatt والبنك الأمريكي فرنكلين Franklin

- مكونات رأس المال حسب معايير بازل1:

تنقسم راس المال الى مجموعتين او شريحتين[2]:

1- طارق الله خان ، حبيب أحمد ، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية** ، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية ، جدة ، السعودية ، 2003، ص102،103.

2 – سليمان ناصر،مداخلة بعنوان"**كفاية راس المال البنوك الاسلامية الجزائرية تشخيص الواقع و مقترحات التطوير**،الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية بعنوان "**اليات ترشيد الصناعة المالية الاسلامية**"يومي 08،09 ديسمبر 2013،ص05.

*راس المال الأساسي :ويمثل الشريحة الاولى ويشمل العديد من العناصر هي: حقوق المساهمين (راس المال المدفوع) والاحتياطات المعلنة (الاحتياطات العامة والاحتياطات القانونية والأرباح غير الموزعة او المحتجزة)

*راس المال المساند:ويمثل الشريحة الثانية وتشمل العناصر التالية : احتياطات اعادة تقييم الموجودات والمخصصات العامة والاحتياطات غير المعلنة وأدوات راس المال الهجينة (دين +حق الملكية)طويلة الاجل من الدرجة الثانية.

وتشترط توصيات لجنة بازل ان لا يزيد مبلغ راس المال المساند عن 100% من مبلغ راس المال الاساسي.

وهكذا فان معدل كفاية راس المال حسب مقررات لجنة بازل1 كمايلي:

$$\frac{\text{(الشريحة 1 / الشريحة 2)}}{\text{مجموعة التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} \geq 8\%$$

ولقد ركزت اتفاقية بازل1 على جوانب اساسية وهي:

1- التركيز على المخاطر الائتمانية:

حيث تهدف الاتفاقية الى حساب الحدود الدنيا لراس المال اخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية اساسا بالإضافة الى مراعاة مخاطر الدول الى حد ما ولم يشمل معيار كفاية راس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الاخرى مثل :مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية[1].

2- تعميق الاهتمام بنوعية الاصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:

حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الاصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول او الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذالك لأنه لا يمكن تصوران يفوق معيار راس المال لدى البنك من البنوك الحد الادنى المقرر بينما لاتتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات اولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية راس المال.[2]

3- تقسيم دول العالم الى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية :

قامت مقررات لجنة بازل على اساس تصنيف في الدول الى مجموعتين،الاولى متدنية المخاطر والثانية الدول ذات المخاطر المرتفعة[3].

4- وضع اوزان ترجيحية لدرجة مخاطر الاصول:

إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الاصل من جهة وكذالك اختلاف الملتزم بالأصل اي من جهة أخرى ومن هناك نجد ان الاصول تندرج عند حساب معيار كفاية راس المال من خلال خمسة اوزان وهي:0%،10%،50%،100%،ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة ،فقد تركت

1 –احمد سليمان خصاونة،المصارف الاسلامية "**مقررات لجنة بازل –تحديات العولمة ،استراتيجية مواجهتها**"،الطبعة الاولى ،عالم الكتاب الحديث والجدار الكتاب العالمي، الاردن،2008،ص118.

2 –بودي عبد القادر،بحوصي مجدوب،مداخلة بعنوان"**مقررات بازل واهميتها في تقليل المخاطر البنكية–مع الاشارة الى حالة الجزائر ،الملتقى الدولي الثالث** "استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات –الافاق والتحديات"،جامعة الشلف يومي 25،26 نوفمبر 2008،ص03.

3 –احمد سليمان خصاونة،مرجع سبق ذكره، ص119.

اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لان تختار تحديد بعض اوزان المخاطر والاهم ان اعطاء وزن مخاطر الاصل مالا يعني انه اصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة،وإنما هو اسلوب ترجيحي للتفرقة بين اصل وأخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين مخصصات اللازمة[1].

وغرض لجنة بازل الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في (03)جوانب وهي:

1– فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.

2– التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية.

3– تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحق الأمان للمودعين المستثمرين و الجهاز المصرفي، ويحق الإستقرار في الأسواق المالية.

4– العالمية حيث أنها لاتتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية إلا أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة ،حيث تتضمن قرارات وتوصيات اللجنة بوضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على المصارف بغرض تحفيز الدول في مختلف البلدان على إتباع المبادئ والمعايير والإستفادة من هذه الممارسات [2].

ثانيا : لجنة بازل2:

إستجابة للأزمات المالية، زاد إهتمام المنظمين بمعايير الفحص والمراقبة، ففي البنوك أكدت بازل 2 الإرتباط المباشر بين الحد الأدنى من رأس المال التنظيمي ومخاطر الإئتمان الكامنة في البنوك، وهذه الخطوة تعطي مؤشرا على أن إدارة رأس المال هي مرحلة هامة في تخفيف المخاطر وإدارتها ومع ذلك، فإن وضع مؤشرات فعالة في إدارة المخاطر الرئيسية تشكل تحديا كبيرا، يمكن لبعض المصادر المتاحة مثل السياسات واللوائح توفير التوجيه المفيد في اشتقاق مؤشرات المخاطر الرئيسية والامتثال للمتطلبات التنظيمية ويمكن التعبير عن مؤشرات إدارة المخاطر. وتصبح إطارا أكثر شمولا لإدارة رأس مال البنك لتحسين الربحية عن طريق المنتجات القائمة على تسعير المخاطر الأكثر كفاءة وتخصيصا للموارد[3].

لذلك أشارت الأدبيات النظرية إلى آثار متطلبات رأس المال على سلوك البنوك، وبالتالي على المخاطر التي تواجهها المؤسسات. وتشير بعض الأعمال الأكاديمية بالنسبة لمتطلبات رأس المال التي تساهم بشكل واضح بمختلف الإجراءات الممكنة لاستقرار البنك، فعلى العكس من ذلك أعمال أخرى تخلص إلى أن متطلبات رأس المال تجعل البنوك ذات المخاطر المرتفعة مما سيكون عليه في حالة عدم وجود مثل هذه المتطلبات[4].

---

1 –نفس المرجع، ص 116.

2–وليد العايب ، لحلو بوخاري، إقتصاديات البنوك و التقنيات البنكية ، الطبعة الأولى 1434هـ/ 2013 م، دار النشر و الطباعة مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، ص 108.

3 -Ara Hosna and all, **Credit Risk Management and Profitability in Commercial Banks in Sweden**, Master of Science in Accounting, University of Gothenburg, 2009 : p13.

4 - Idem

وعليه تقاس المخاطر الإئتمانية في البنوك من خلال مؤشرين أساسين هما[1] :**نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة**، فحسب لجنة بازل فإن الحد الأدنى لرأس المال يرتبط بالمخاطر التي يتعرض لها البنك، وهذا يدل على أن البنك كلما تعرض إلى مخاطر أكبر كلما إحتاج إلى رأس المال أكبر، ويشيرهذا التنظيم على أهمية إدارة رأس المال في إدارة المخاطر والامتثال للمتطلبات التنظيمية التي يمكن التعبير عنها كمؤشرات لإدارة المخاطر.

أما فيما يخص نسبة القروض المتعثرة [2](NPLR*) فهذا يعني أن انخفاض NPLR مرتبط بانخفاض المخاطر وسعر الفائدة على الودائع . وفي نفس الوقت قد يكون هناك علاقة إيجابية بين سعر الفائدة على الودائع و NPLR إستنادا إلى إحتمال أن قاعدة ودائع البنك سوف يتم زيادة سعر الفائدة على الودائع لتمويل القروض مرتفعة المخاطر، وزيادة القروض عالية المخاطر قد تعزز إحتمال أعلى لنسبة القروض المتعثرة، ذلك أن تخصيص البنوك إدارة المخاطر يعتمد على تنويع مخاطر الإئتمان لتقليل من قيمة القروض المتعثر NPL، فالقروض المتعثرة هي إحتمال الخسارة التي تتطلب تشكيل مخصصات من الناحية المحاسبية الأمر الذي يستدعي طرحها من الأرباح، وهو ما يؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة وتقليل الأرباح.

1- نسبة كفاية رأس المال (CAR) Capital Adequacy Ratio

تعتبر كفاية رأس المال متغير مفسر لتحديد الأداء ومقياس أساسي للقوة المالية للبنك من وجهة نظر المنظمين. فمتطلبات رأس المال(كفاية رأس المال) هو مقدار رأس مال البنك أو مؤسسة مالية التي تحتفظ بالحد الأدنى المطلوب من قبل المراقبين الماليين، وهذا يساعد على ضمان أن المؤسسات لا تساهم في أو تملك الإستثمارات التي تضخم مخاطر التخلف عن السداد، بالإضافة إلى ضمان أن المؤسسات المالية لديها رؤوس أموال كافية للحفاظ على خسائر التشغيل عندما يحين آجال السحب[3].

فقد أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1988 نظام قياس رأس المال والذي يشار إليه عادة بإسم إتفاقية بازل، وقد تم إستبدال هذا الإطار من خلال إطار عمل كفاية رأس المال الجديد وبشكل ملحوظ أكثر تعقيدا ولمعروفة باسم اتفاقية بازل2 . فإتفاقية بازل 2 غيرت كثيرا من حساب أوزان المخاطر، فإلى جانب الحد الأدنى لكفاية رأس المال، أدرجت مفهوم ثلاث ركائز، والتي تساعد في تعزيز الإستقرار في النظام المالي[4]، وتتمثل هذه الدعائم الثلاث فيما يلي[5]:

*المتطلبات الدنيا لرأس المال (معالجة المخاطر)؛

*عمليات المراجعة من قبل السلطة الرقابية؛

* إنضباط السوق(الشفافية المالية).

1-ratio Idem

2-NPLR* : non performing loan نسبة القروض المتعثرة

3- Yuga Raj Bhattarai, **Effect of Credit Risk on the Performance of Nepalese Commercial Banks**, NRB Economic Review, p49.

4- Idem

5-فاطمة بن شنة، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائري)** ، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مراح ورقلة، الجزائر، 2010،ص 28-31.

وتعرف نسبة كفاية رأس المال بنسبة رأس المال إلى مبلغ أصول البنك المرجحة المخاطر، أي أنه يقيس مقدار رأس المال للبنك نسبة إلى حجم التعرض الإئتماني للمخاطر المرجحة .ولحساب نسبة كفاية رأس المال، يتم قياس نوعين من رأس المال لإستخدامها في حساب نسبة كفاية رأس المال، فالشريحة الأولى لرأس المال تتمتع بمقدرة عالية على إستيعاب الخسائر لدى البنك، وليس له حد أعلى مثل رأس المال العادي، كما أن الشريحة الأولى لرأس المال ضرورية لأنه يحافظ على بقاء البنك واستقرار النظام المالي، بينما الشريحة الثانية من رأس المال تمتص الخسائر في حالة إستخدام الرافعة ويوفر مستوى أدنى من الحماية للمودعين، فعلى سبيل المثال: الديون الثانوية (subordinated) يعني أنه لن يتم سداد أصحاب الديون الثانوية إلا بعد أن يتم سداد جميع الدائنين الآخرين[1].

ويزيد رأس مال المصرف القدرة على زيادة الديون غير المؤمنة (non-insured debt)، وبالتالي قدرة البنوك على الحد من تأثير إنخفاض الودائع على القروض.فزيادة رأس المال يقلل من خطر البنك ويخلق منطقة عازلة ضد الخسائر، فإنه يجعل التمويل بالديون غير المؤمنة أقل حساسية. وهكذا يمكن لكفاية رأس المال أن تعزز أداء البنك ومع ذلك، فقد أظهرت الدراسات التجريبية على العلاقة بين أداء البنوك ونسبة كفاية رأس المال نتائج مختلفة[2].

وأن الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال وضع لضمان البنوك من إستيعاب مستوى معقول من الخسائر قبل الإفلاس وقبل خسارة أموال المودعين وأن تطبيق الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال يهدف إلى حماية المودعين وتعزيز الإستقرار وكفاءة النظام المالي.

1- نسبة القروض المتعثرة:

عانت الصناعة المصرفية الدولية خلال العقد الماضي إنهيارا غير المسبوق، حيث شهدت العديد من البنوك في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان المتقدمة والنامية، خسائر فادحة في محافظ الإئتمان الخاصة بهم مما أدى إلى إفلاس البنوك و الخوف العالمي من أزمة شاملة .وأثارت هذه الأزمة المزيد من المخاوف بشأن إستقرار النظم المالية والحاجة إلى الرقابة والإشراف على أنشطة ومؤسسات الإقراض، ولاسيما المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وبنك التسويات الدولية) التي شاركت على مدى العقد الماضي في العديد من الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز النظم المصرفية والمالية في مختلف البلدان .وعلى وجه التحديد،فإن معدل إجمالي القروض المتعثرة عادة ما يستخدم كمؤشر للسلامة المصرفية[3] .

فنسبة القروض المتعثرة هي مؤشر للسلامة المالية مما يدل على جودة القروض، التي تلعب دورا أساسيا في سلامة جميع البنوك لأنها واحدة من الأنشطة الأساسية للمؤسسات المصرفية في تقديم القروض، فعلى الرغم من أهميتها فهي آخذة في التناقص تدريجيا على مدى العقود الماضية[4].إلا أن نسبة القروض المتعثرة تعكس الجودة الإئتمانية للبنك، وتعتبر كمؤشر لإدارة مخاطر الإئتمان، فتشير نسبة القروض المتعثرة إلى كيفية إدارة البنوك لمخاطر

1- Fan Li ,Yijun Zou, op –cit, p39.

2-Yuga Raj Bhattarai, op –cit , p49– 50.

3 - Abdelkader Boudriga and all, op –cit, p, 286-287.

4- Fan Li ,Yijun Zou, op– cit , p 42 – 43.

الإئتمان الخاصة بها لأنها تحدد نسبة خسائر القروض بالنسبة إلى إجمالي القروض. وقد إستخدمت NPLR ، كنسبة التعثر إلى إجمالي القروض والسلفيات ، يمكن للقروض المتعثرة أن تؤثر سلبا على كفاءة إدارة المخاطر والإستثمار.

فالبنوك التجارية تعرض نفسها لمخاطر التخلف عن السداد من المقترضين. فجودة تقييم المخاطر الإئتمانية وإدارة المخاطر وإيجاد مخصصات كافية للديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها يمكن أن تقلل من مخاطر إئتمان البنوك، عندما يكون مستوى الأصول المتعثرة مرتفع، ومخصصات الأصول التي أصبحت ليست كافية للحماية ضد مخاطر التخلف عن السداد2 . ويمكن أن تعزى عوامل محددات القروض المتعثرة إلى كل من ظروف الإقتصاد الكلي والعوامل المحددة للبنوك.

وقد وجدت دراسة (Rinaldi and Sanchis-Arellano, 2006) أن الدخل المتاح، البطالة والأوضاع النقدية لها تأثيرات قوية على القروض المتعثرة. وتوصلت دراسة (Berge and Boye, 2007) أن القروض المتعثرة حساسة للغاية لأسعار الفائدة الحقيقية والبطالة في النظام المصرفي في بلدان الشمال الأوروبي. وقد قام (Lawrence, 1995) بفحص نموذج وأدخل متغير تفسيري وهو إحتمال التعثر، ويشير هذا النموذج إلى أن المقترضين من ذوي الدخل المنخفض لديهم معدلات أعلى للتعثر بسبب زيادة مخاطر مواجهة البطالة وعدم القدرة على سداد إلتزاماتهم،لإدارة البنك التي تقيس الربحية في الفترة السابقة تولد قروضا أقل تعثرا، فمخاطر الإفراط المقيمة بنسبة القروض إلى الأصول ونمو معدل القروض المصرفية تؤدي إلى ارتفاع القروض المتعثرة في فترات لاحقة .وهذه الآثار هامة على مستوى البنك سواء خلال فترة ما قبل الأزمة وفترات ما بعد الأزمة[1].

ويمكن القول بأن إدارة المخاطر تكمن في أن الربح هو الهدف النهائي للبنوك التجارية حتى يتسنى لجميع الإستراتيجيات المعدة والأنشطة تحقيق هذا الهدف. فتحسين الأداء المالي يتطلب تحسين وظائف وأنشطة البنوك التجارية ومع ذلك، فعندما يضاعف البنك من أرباحه، فإنه سيؤدي إما إلى إرتفاع المخاطر أو إنخفاض التكاليف التشغيلية، وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:

الجدول رقم(1-1):مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

النسب	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	-مخصصات خسائرالقروض/ اجمالي القروض -صافي أعباء القروض / إجمالي القروض -مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض -مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة
كفاية رأس المال	- راس المال /اجمالي الاصول

1- Fan Li ,Yijun Zou, op -cit , p43 .

	-حقوق المساهمين / إجمالي الأصول -الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة -القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على طارق عبد العال حماد،ادارة المخاطر(افراد-ادارات- شركات- بنوك)الدار الجامعية الاسكندرية،2003،ص:239

أما الجدول الموالي فهو يوضح المؤشرات التي إخترناها في الدراسة التحليلة وطرق حسابها :

الجدول رقم (1-2): المؤشرات المختارة للدراسة التطبيقية وطرق حسابها

المؤشر	رمز المؤشر	النسب
خطر الائتمان	CR1 CR2	- مخصصات خسائر القروض/اجمالي القروض - صافي أعباء القروض / إجمالي القروض
كفاية راس المال	CA1 CA2	- راس المال /اجمالي الاصول - حقوق المساهمين / إجمالي الأصول

من اعداد الطالبة بالاعتماد على الادبيات النظرية

وقد تمثلت المقترحات الجديدة والتي اطلقت عليها متطلبات بازل2 في توسيع قاعدة واطار كفاية راس المال الذي يضمن تحقيق الاهداف التالية[1]:

-زيادة معدلات الامان وسلامة النظام المالي العالمي .

-تحقيق العدالة في المنافسة وتدعيم التساوي والتوازن في المنافسة بين البنوك دولية النشاط وضمان تكافؤ الانظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الاهداف السياسية والاهداف العامة.

-ادخال منهج اكثر شمولية لمعالجة المخاطر من خلال ادراج العديد من المخاطر التي لم تكن متضمنة من قبل ايجاد نماذج اختبار جديدة اكثر ملاءمة لتطبيقها في البنوك على كافة مستوياها.

-ايجاد طريقة جديدة قابلة للتطبيق على البنوك بكافة مستوياتها[2].

-تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات سليمة وشاملة لإدارة المخاطر وبالأخص ادارة المخاطر الائتمانية،وذلك بإدخال اساليب متقدمة لقياس مخاطر الائتمان خاصة تطبيق منهج التصنيف الداخلي الذي يعتبر من اهم منافع الاتفاقية الجديدة.ويمكن تحقيق ذلك من خلال مقترحات لجنة بازل بدعائمها الثلاثة(الحد الادنى لكفاية راس المال؛المراجعة الاشرافية و الانضباط السوق)كمدخل تستند عليه الاتفاقية[3].

-المراسلة ،الاتصال والتحاور بين المختصين في مجال الصناعة المصرفية.

---

[1] - سمير الخطيب،**قياس و إدارة المخاطر للبنوك،منشأة المعارف الإسكندرية**، 2005 ،ص41.

[2] - ماجدة احمد شبلي،**الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل**،مؤتمر حول تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق،جامعة اليرموك،الاردن،22،24 ديسمبر2002،ص33.

[3] -we're at,17Novembre 2003,p02.jaime caruana,the new Bsel capital Accord:why we need it and where.

المطلب الثاني: أهمية إدارة المخاطر وأهدافها

أولا: أهمية إدارة المخاطر الإئتمانية

تتمثل أهمية إدارة المخاطر في البنوك التجارية فيما يلي:

- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنوك؛
- المساعدة في تشكيل الرؤية الواضحة يتم بناءاً عليها تشكيل خطة وسياسة العمل وإتخاذ قرارات التسعير؛
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية؛
- مساعد المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات لجنة بازل.

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر الإئتمانية

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها وهناك عدة أدوار لإدارة المخاطر أهمها [1]:

- تنفيذ إستراتيجية البنك بتزويد البنك بنظرة أفضل للمستقبل والقدرة على تحديد سياسات الأعمال؛
- الميزة التنافسية؛
- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات؛
- المساعدة في اتخاذ القرار من خلال رصد المخاطر الكامنة قبل اتخاذ القرار وإعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير؛
- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها ؛
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للأخطار التي قد يواجهها.

المطلب الثالث: أساليب إدارة المخاطر الإئتمانية

هناك عدة تقنيات لإدارة المخاطر المالية، وتختلف هذه التقنيات باختلاف أنواع المخاطر، و نذكرها فيما يلي[2]:

اولا:تجنب المخاطرة:

يرفض الفرد أو المؤسسة أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة، وعدم شراء سيارة لتجنب حوادث السيارات.

---

1 -سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره ،ص210.

2- عبد سمير رضوان، **المشتقات** الحميد،**صناعة في المالية الهندسة ودور المخاطر إدارة في ودورها المالية** **أدواتها**، دار للجامعات، النشر، مصر، الطبعة الأولى، 2005 .ص 314-315.

ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر؛ إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، هذا بالإضافة إلى صعوبة تجنب بعض الأخطار مثل تفضيل السير على الأقدام لمسافات كبيرة لتجنب أخطار الطيران .ورغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر، إلا أنه يعد أسلوبا سلبيا وليس إيجابيا في التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة إيجابية، فإن هذا الأسلوب بعد أسلوبا غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار[1].

ثانيا:تقليل المخاطرة :يمكن كذلك إدارة المخاطر المالية من خلال تقليلها وذلك بطريقتين:

الأولى من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها ومثلها في ذلك برامج السلامة وتدابير منع الخسارة سوى أمثلة لمحاولات التعامل مع المخاطرة عن طريق منع حدوث الخسارة أو تقليل فرص حدوثها وهو نفس الشيء بالنسبة للمخاطر المالية.

بعض التقنيات يكون الهدف منها منع حدوث الخسارة على حيث أن البعض الآخر يكون الهدف منه التحكم في شدة الخسارة إذا وقعت .ويقال أن منع الخسارة هو الوسيلة الأكثر مرغوبة للتعامل مع المخاطرة فإذا أمكن القضاء تماما على احتمال الخسارة فإن المخاطرة سيتم القضاء عليها أيضا، ومع ذلك فإن منع حدوث الخسارة يمكن أيضا أن يكون مدخلا للتعامل مع المخاطرة فمهما حاولت واجتهدت في المحاولة لن تستطيع أبدا أن تمنع جميع الخسائر، بالإضافة إلى ذلك فإنه في بعض الأحيان قد يكلف منع الخسائر أكثر من الخسائر نفسها. والمخاطرة يمكن أيضا تقليلها بشكل إجمالي من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة فعن طريق دمج عدد كبير من وحدات التعرض يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموعة ما .وبناءا على هذه التقديرات يمكن لمنظمة مثل شركة تأمين أن تفترض إمكانية حدوث خسارة نتيجة لمثل هذا التعرض ولا تواجه بعد نفس احتمال الخسارة نفسها.

ثالثا: نقل المخاطرة :إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر(شركة التأمين) يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.هناك من أشار إلى خمسة طرق للتعامل مع المخاطر، فأضاف إلى العناصر الثلاثة السابقة، اقتسام المخاطرة والذي يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها أي أن هذه الإستراتيجية تجمع بين التجنب والنقل(؛ بالإضافة إلى التحوط والذي يختلف عن التأمين في كونه نقل للمخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح.

[1]-عبد العزيز فهمي هيكل، **مقدمة في التأمين**، دار النهضة العربية، بيروت، 19 ، ص 474.

في ظله الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين .ويعد التأمين أداة أخرى تهدف للتعامل مع المخاطرة من خلال الاقتسام حيث أنه إحدى خصائص وسيلة التأمين هي اقتسام المخاطرة بواسطة أفراد المجموعة.[1]

رابعا: الاحتفاظ بالمخاطرة :ربما يكون الاحتفاظ بالمخاطرة الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطرة فالمنظمات تواجه عددا غير محدود تقريبا من المخاطر وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها وعندما لا يتم اتخاذ إجراء ايجابي لتفادي المخاطرة أو تقليلها أو تحويلها يتم بذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة .والاحتفاظ بالمخاطرة قد يكون شعوريا أو لا شعوريا ويتم الاحتفاظ الشعوري أو الواعي بالمخاطرة عندما لا يتم إدراك المخاطرة فيتم استفاؤها لا شعوريا ، وفي هذه الحالات يحتفظ الشخص المعرض للمخاطرة بالعواقب المالية للخسارة المحتملة دون إدراك أنه يفعل ذلك.

كما قد يكون الاحتفاظ بالمخاطرة طوعيا أو غير طوعي ويتميز الاحتفاظ الطوعي بالمخاطرة بإدراك وجود المخاطرة ووجود اتفاق أو موافقة ضمنية على تحمل الخسائر ذات الصلة ويتم اتخاذ قرار الاحتفاظ بمخاطرة ما طوعية لأنه لا توجد بدائل أخرى أكثر جاذبية، أما الاحتفاظ غير الطوعي بالمخاطرة فيحدث عندما يتم الاحتفاظ لا شعوريا بالمخاطرة وأيضا عندما لا يكون بالإمكان تحاشي المخاطرة أو تحويلها أو لإقلال منها.

والاحتفاظ بالمخاطرة أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطرة بل أنه يكون في بعض الحالات الطريقة الأفضل، ويجب على كل منظمة أن تقرر أي المخاطر يجب أن تحتفظ بها وأيها ينبغي عليها أن تتفاداها أو تحولها بناءا على هامش الاحتمالات الخاص بها أو قدرتها على تحمل الخسارة .فالخسارة التي قد تكون كارثة مالية بالنسبة لمنظمة ما أو مستثمر وقد يسهل تحملها بالنسبة لأخرى أو مستثمر آخر وكقاعدة عامة فإن المخاطرة التي ينبغي الاحتفاظ بها هي تلك التي تؤدي إلى خسائر معينة صغيرة نسبيا.

خامسا: اقتسام المخاطرة :يعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة لتحويل المخاطرة وهو أيضا صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطر وعندما يتم اقتسام المخاطرة يتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة، ومع ذلك فالاقتسام أحد صور الاحتفاظ الذي يتم في ظله الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين . ويعد التأمين أداة أخرى تهدف للتعامل مع المخاطرة من خلال الاقتسام حيث أنه إحدى خصائص وسيلة التأمين هي اقتسام المخاطرة بواسطة أفراد المجموعة[2].

[1] – حمزة محمود الزبيدي،مرجع سبق ذكره ، ص 174.

[2] سمير الخطيب مرجع سبق ذكره،ص، 35.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض ما توصل إليه مجموعة من الباحثين السابقين في مجال دراستنا لما له علاقة بها، فقد تم تقسيمه إلى 03 مطالب، المطلب الأول نتطرق فيه لبعض الدراسات السابقة باللغة العربية، المطلب الثاني لبعض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية والمطلب الثالث مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وما أضفناه للبحث .

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

1- دراسة حفيان جهاد[1]: حيث جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية:كيف يمكن تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؟تكمن أهمية الدراسة في:ما تشكله إدارة المخاطر كأداة فعالة وهامة للتخفيض من خسائر التي يمكن أن تتحملها البنوك وكذا تنبع أهمية البحث من كونه محاولة لوضع إطار متكامل يساعد البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان.وتم الاستعمال المنهج وتماشيا وطبيعة هذا الموضوع تم تتبع المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة ميدانية وكذالك ودراسة استبيانيه استقصاء أراء المصرفيين عن أسباب المخاطر الائتمانية.

أهم النتائج:

-تنشأ بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه، وهذا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد مبلغ القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر.

-محللي الائتمان يركزون على تلك العوامل المحددة للقرار الائتماني حسب درجة الأهمية كما أن الضمانات تعتبر بالنسبة للبنوك خط دفاع أول رغم من أن أغلبية الدراسات ترى بأنه لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني كونه غير كافي لمنح الائتمان.

2- دراسة زغاشو فاطمة الزهراء[2]: جاءت الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية :كيف يمكن علاج القروض المصرفية المتعثرة؟ تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة القروض المتعثرة وتأكيد أهمية عنصر الاستعلام عن العميل وفعاليته. وتكمن أهمية الدراسة من خلال الوقوف على إحدى أهم الإشكالات التي تواجه مؤسسات الإقراض في اقتصاديات الاستدانة والناجمة عن أهم التوظيفات هذه المؤسسات وهي تصاعد ظاهرة القروض المتعثرة. تم إتباع المنهجين الوصفي التحليلي بمختلف عناصر الإشكالية ومنهج دراسة الحالة في دراسة التطبيقة.

[1] حفيان جهاد ، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية تخصص: مالية المؤسسة، 2012 .

[2] زغاشو فاطمة الزهراء، **إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة قسنطينة 50**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في علوم التسيير،تخصص إدارة مالية،لسنة2013،2014.

أهم النتائج:

- غياب سياسية الائتمانية الأمر الذي تسبب في نقص الكفاءة عمليات منح القروض وهبوط فعالية وظيفة الإقراض.
- تمثل القروض المتعثرة حصيلة معتبرة بمحافظة قروض البنوك العمومية.وتحملها خسائر حقيقة تتجاوز تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار إلى الأثر على مختلف فعاليات الاقتصاد القومي.

3- مداخلة الدكتور شريف مصباح ابو كرش[1] : تتمحور مشكلة الدراسة حول إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في المؤسسات المالية المصرفية المحلية والعالمية حيث طرحت الإشكالية : ما هي إمكانية استخدام أدوات التحليل المالي و الائتماني و التنبؤ بفشل المشروعات كأداة فاعلة لتقييم مخاطر الائتمان في المؤسسات المالية المصرفية المحلية و العربية لتحقيق النجاح في ظل تزايد المخاطرة و عدم الاستقرار المتزايدة؟

وتتمركز أهمية هذه الدراسة المتواضعة في أنها تتناول بالبحث و التحليل طرق و أساليب جديدة آخذة بالتزايد والانتشار. إدارة و تقييم مخاطر الائتمان المصرفي أداة جديدة من أدوات اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات المالية المصرفية تزايدت أهميتها و زاد انتشارها خلال الأعوام الأخيرة، التنبؤ بالتعثر المالي للمشاريع و لإدارة مخاطر الائتمان تأثيراتها الكبيرة في الصناعة المصرفية و للتنبؤ بالتعثر المالي مزاياها المختلفة التي لا بد للصناعة المصرفية أن تستخدمها في منح للائتمان المصرفي.

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية.
- بيان أهمية التحليل المالي و الائتماني كأداة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.
- تحليل الأدوات المالية المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي للمشاريع.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1- دراسة UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQUEK[2] :

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال جامعة نيروبي بعنوان تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في رواندا.

وكان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أثر إدارة مخاطر الائتمان والأداء المالي للمصارف التجارية في رواندا .

[1] شريف مصباح أبو كرش، المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة مداخلة بعنوان: **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، جامعة الخليل،فلسطين،مايو 2005 .

[2] UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQUEK ,**The Effect Of Credit Risk Management On The Financial Performance Of Commercial Banks In Rwanda**, **majester en Mnanagement**, **faculty Management**,**Universyité Nairobi** ,

وقد تضمنت الدراسة أربعة أهداف محددة تتمثل في تحديد كيفية تحديد مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر الائتمان وتقييمها وآلية تقدير الائتمان ورصد المخاطر التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية في رواندا.

ولخصت الدراسة إلى أن جميع تدابير إدارة مخاطر الائتمان المستخدمة في هذه الدراسة هي مؤشرات هامة جدا للأداء المالي للبنوك التجارية في رواندا باستثناء مراقبة المخاطر. وقد تبين أن تحديد مخاطر الائتمان هام في تفسير ربحية المصارف التجارية في رواندا، كما وجد أن تقييم مخاطر الائتمان وتحليل الائتمان والتقييم له أهمية كبيرة في تفسير الأداء المالي. واستنادا إلى النتائج يمكن إجراء دراسة أخرى في رواندا ولكن يجب أن يفسر حقا توسيع متغيرات إدارة مخاطر الائتمان التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية.

2- مقال بعنوان(الائتمان المصرفي)[1] : كان الهدف من هذا المقال تعرف على تاريخ الائتمان المصرفي وأهم التطورات الحاصل فيه بحيث انتشر في النظام المصرفي أو المؤسسات المالية، أو غيرها لأن التاريخ يشهد قبل عملية خلق النقود كان نشاط الإقراض موجود منذ العصور القديمة في تبادل بين أطراف ثالثة، مما يجعل مبدأ المعاملة الائتمان المعروفة من قبل الجميع. عقد القرض هو فعل المعترف بها قانونا بمثابة التزام والتي تتم صندوق متاحة لطرف ثالث والتي بموجبها سيكون عليه أن يسدد بموجب شروط متفق عليها مسبقا مع البنك في تاريخ محدد كامل المبلغ القرض وأكثر أي مع الفائدة من شأنها أن تضيف إلى المبلغ المقترض أصلا، وهكذا مع تطوير العلاقات المالية والاحتياجات المتغيرة والتقنيات، ومبدأ المعاملة الائتمان الذي اتخذه المصرفية، ويعتبر عملية الائتمان تنظيم وإسناد الأدوار وأهداف

محددة من خلال اتخاذه المزيد والمزيد من الأهمية في الاقتصاد،بحيث كلما زادة التعامل به تضاعفت واتخذت أكبر مخاطر ومع ذلك فمن متكرر جدا أن مخاطر الائتمان وتعامل على أنها خطر واحد وأصل واحد وذلك منأجل علاجها.

3- دراسة Asad Abbas and all في سنة 2014: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير مخاطر الإئتمان على أداء النظام المصرفي في باكستان وشد شمل العينة واحد وعشرون بنكا بما في ذلك المملوكة للدولة والخالة والأجنبية ونتائج تحليل نموذج الأثر الثابت خلال الفترة 2006-2011، شد كشف على أن مخاطر الإئتمان التي تقاس بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ومخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض المتعثرة تؤثر سلبا على متغيرات الأداء والتي هي العائد على الأصول والعائد على الأموال الخالة .وهذا مما يعني أن البنك الذي يواجه مخاطر الإئتمان أكبر يزيد من التدهور في الأداء .وأن تأثير الزيادة في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع تؤدي إلى زيادة في ربحية البنوك.

[1] SAWSSAN BOUFOUS AND MOHAMED KHARISS, **Le Crédit Bancaire**: **Histoire et Typologie [Bank credit**: **history and typology]**,**Article dans une revue internationale de la créativité et d'études appliquéés**,**N8**

المطلب الثالث : تقييم الدراسات السابقة وموقع دراستنا منها

أولا : تقييم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

من خلال عرضنا لدراسات السابقة نستنتج أهم النقاط التالية:

1– هدفت أغلبية الدراسات إلى ما هو المصدر المناسب لتعظيم قيمة المؤسسة؛

2– نلاحظ اختلاف في طريقة عمل الدراسات فمنها من استخدام أدوات التحليل المالي لقياس مشكلة الدراسة ومنها من استخدم البرامج الاحصائية لدراسة أثر المتغيرات؛

3– هناك دراسات أجريت على عينة من البنوك وأخرى اكتفت بنك واحدة؛

4– كذلك اختلاف في المناهج والأدوات المستخدمة في عملية التحليل؛

ثانيا : موقع دراستنا بالنسبة للدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع يمكننا توضيح موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في ما يلي:

– أغلب الدراسات تتشابه من حيث التعريف بالإدارة المخاطر الائتمان إلا أن الإشكاليات المدروسة فيما بينها كانت مختلفة، فمنها من يبحث عن الهيكل المالي الأمثل الذي يعظم قيمة المؤسسة ومنها من طبق نظريات الهيكل المالي على المؤسسة للبحث عن طبيعة العلاقة بين حجم المؤسسة ونسبة الدين؛

– تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة حول مؤشرات مخاطر الائتمان ومدى تاثيرها على البنوك التجارية من حيث البحث،لكنها تختلف عنها زمان ومكان اجراء الدراسة،اضافة الى ان الدراسة الحالية جمعت بين هدفي مجموعتي الدراسات السابقة.وذلك بتناولها للموضوع من زاويتين،حيث سنطرق لدراسة الاسس والعوامل المسببة في نشوء المخاطر الائتمانية اولا ثم البحث عن ادارة هذه المخاطر عن طريق مؤشرات مخاطر الائتمان التي تمثلت في:نسبة مخصصات خسائر القروض الى اجمالي القروض وصافي اعباء القروض الى اجمالي القروض؛ نسبة كفاية راس المال(راس المالالى اجمالي الاصول وحقوق المساهمين الى اجمالي الاصول).بالتالي هذه الدراسة اختلفت مع الدراسات السابقة في البحث عن مدى تاثير مخاطر الائتمان على المصارف من خلال البحث عن اسباب نشوء مخاطر الائتمان.

– تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في حدود علم الباحثة التي جمعت بين متغيرات المستقلة التي أبرزها كفاية رأس ومؤشر مخطر الائتمان.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل الالمام بالأسس النظرية لإدارة مخاطر الائتمان،وذلك من خلال التطرق لمفاهيم اساسية حول ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية،فوجدنا ان مخاطر الائتمان تنشا من فشل المقترض عن الوفاء بسداد الدين المستحق عليه في الوقت المتفق عليه وهذا الاخير ان لم يتم في اوانه اصبح دين متعثرا.

بعدها تناولنا الادارة لهذه المخاطر بالتطرق للجنة بازل التي اعتمدت في تقييمها لمخاطر الائتمان وكفية تسييرها التي تواجه النشاط لمصرفي و لأهم المؤشرات المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية والتي تكمن في :مخصصات القروض الى اجمالي القروض ،صافي اعباء القروض الى اجمالي القروض ونسبة كفاية راس المال بنسبتين. ولوضع هذه المؤشرات الفعالة وإدارتها تشكل لنا قوة وتحدي كبير للمصارف في تحسين الاداء والربحية للبنوك.ثم تطرقنا الى الاهمية والأهداف وأساليب المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية،اما المبحث الثاني تم التطرق إلى عرض الدراسات السابقة بالغتين الأجنبية والعربية ومن ثم إجراء دراسة مقارنة بين موضوع الدراسة والمواضيع دراسات السابقة بغية استخلاص أهم المقاربات والفروق.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لإدارة المخاطر الائتمانية

تمهيد

بعدما تناولنا في الفصل السابق الادبيات النظرية والتطبيقية والمتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية وكذا الدراسات السابقة والتي لها صلة بالدراسة الحالية.فقد خصص هذا الفصل الى العوامل المؤثرة لإدارة مخاطر الائتمان، الذي سيبين المتغيرات الاكثر تفسيرا وارتباطا لمخاطر الائتمان.

وبالتركيز اكثر بالدراسة تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين،الاول سنقوم بعرض الطريقة والأدوات المستخدمة لغرض تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة، والتي ستساعدنا في تحليل وتفسير النتائج،اما المبحث الثاني فكان البرهان على صحة الفرضيات او نفيها.

المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

نحاول من خلال هذا المبحث توضيح الاجراءات والأدوات التي استخدمت في الدراسة التطبيقية لمؤشرات مخاطر الائتمان من خلال التطرق للعينة والفترة من :2009- 2016 التي تمت فيها الدراسة، اضافة الى التطرق الى تحديد المتغيرات المستخدمة وخطوات الدراسة،ثم القيام بإجراء التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

المطلب الأول :الطريقة المتبعة في الدراسة

سنتناول في هذا المطلب العينة المستخدمة في الدراسة؛ إضافة إلى تحديد الفترة التي تمت فيها الدراسة.

الفرع الأول :عينة الدراسة

قد تم اختيار البنوك التالية كعينة لدراستنا وهي كالتالي :

- البنك الوطني الجزائري (BNA)؛
- بنك سوسيتي جينرال (SGA)؛
- بنك الخارجي الجزائري (BEA)؛
- بنك الخليج (AGB) .

ولتقديم عينة الدراسة قمنا بتلخيصها في الجدول الموالي :

الجدول رقم : (2-1)عرض البنوك التجارية عينة للدراسة

البنوك	الاسم المختصر	تقديم البنك
البنك الوطني الجزائري	BNA	تعد الوكالة اللبنة الأساسية في نظام البنك الوطني لأنه يمكن اعتبارها هيكلا مصغرا لهذا الجهاز البنك وتسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق الأهداف العامة للبنك وباعتبار هذا البنك يسعى للتوسع الأفقي لشبكاته فقد قام بإنشاء 10 مديريات عامة و 13 مدرية جهوية للاستغلال و 31 وكالة رئيسية و 122 وكالة عادية، وهدا التقسيم في قيد التوسع ليعم جميع أنحاء الوطن.
بنك الخارجي الجزائري	BEA	تعتبر مديرية شبكة الاستغلال- 184 -ورقلة إحدى المديريات التي دشنت مع الوكالة الرئيسية لها يوم 03 محرم 1415 هـ الموافق لـ 13 يونيو1994 م بمقر نهج جيش التحرير الوطني ورقلة على يد السيد محمد تراش المدير العام الأولى لها وحاليا ممثلة من قبل السيد سيساوي محمد شريف ويقدر رأسمالها ب 41600000000دج.
سوسيتي جينيرال الجزائر	SGA	فتحت أول فرع لها بالجزائر في 15-04-1998 برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، وتتكفل هذه المؤسسة بتمويل نشاطات التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق برنامج خصخصة المؤسسات العامة.
بنك الخليج الجزائر	AGB	هو بنك تجاري أنشئ بموجب القانون الجزائري، وهو عضو من أبرز أعضاء مجموعة أعمال في الشرق الأوسط كيبكو (الشركة الكويتية للمشاريع) ، اعتمد في مارس 2004 برأسمال قدره 10 مليار دج، مهمته تتمثل في المساهمة في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، و يقدم منتجات وخدمات مالية متطورة على نطاق واسع وبشكل مستمر للشركات والأفراد، يقدم خدمات مصرفية تقليدية وكذا خدمات تتوافق ومتطلبات الشريعة الإسلامية، و لديه شبكة تتكون من 58 وكالة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المؤسسات البنكية.

الفرع الثاني:فترة الدراسة

تمت الدراسة الحالية فترة ثمانية سنوات سنوات التي تمتد من سنة 2009 الى سنة 2016 للبنوك محل الدراسة.وقد تم اختيارها بناءا على المعلومات والمعطيات اللازمة والمتوفرة للدراسة التطبيقية من خلال القوائم المالية السنوية للبنوك ومعطيات قاعدة البيانات.

المطلب الثاني: الادوات والبرامج المستخدمة في الدراسة

من اجل الإجابة عن اشكاليات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام مجموعة من الادوات والتي تتمثل في متغيرات الدراسة، ومصادر جمع البيانات،بالإضافة الى البرامج المعتمدة في هذه الدراسة.

الفرع الأول:تحديد متغيرات الدراسة

اولا:المتغيرات المستقلة

سوف تعتمد هذه الدراسة على اهم العوامل التي تؤثر على البنوك التجارية وفيما يلي اهم تلك العوامل والتي تمثل متغيرات الدراسة:

الجدول رقم: (2– 2) : المتغيرات المستقلة للدراسة وطرق حسابها

المتغيرات	رمز المتغير	النسب	الأثر المتوقع
خطر الائتمان	CR1	نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض	(−)
	CR2	صافي اعباء القروض الى اجمالي القروض	
كفاية راس المال	CA1	نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول	(+)
	CA2	حقوق المساهمين الى اجمالي الاصول	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك.

الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات

سيعتمد البحث في جمع البيانات اللازمة لإعداد هذه الدراسة،ثم اعتمدنا على التحليل الوصفي للبيانات بهدف توضيح خصائص كل متغيرات الدراسة.جمع البيانات المالية للبنوك التجارية و المنشورة في القوائم المالية السنوية عبر الموقع الالكتروني الخاص ببنوك عينة الدراسة،بالإضافة الى الاستفادة من الابحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر او غير مباشر وكذلك الكتب والنشرات والقوائم الدورية المنشورة بهذا الخصوص.

كما تم توظيف النسب المالية والمتغيرات المستخدمة من برنامج Excel وتقدير متغيرات على مؤشرات مخاطر الائتمان.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية، تحليلها ومناقشتها

يشتمل هذا المبحث على مطلبين .المطلب الأول يتعلق بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها، وفي المطلب الثاني سنحاول تحليل نتائج الدراسة الميدانية تفسير و مناقشتها.

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية

نحاول في هذا المطلب أن نقوم بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام المؤشرات المالية والبرنامج المستعملة في معالجة البيانات، التي تم جمعها عن طريق القوائم المالية للبنوك محل الدراسة.

أولا: عرض نتائج قياس مؤشرات المخاطر الائتمانية

سنحاول عرض نتائج مؤشرات المخاطر الائتمانية من خلال النسب التالية:

1- **نسبة المخاطر الائتمانية CR** : يتضمن نسبتين CR1، CR2 كما هو مبين في الجدولين التاليين:

جدول رقم (2-3): نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروضCR1

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
AGB	2.89	2.72	1.66	2.48	0.84	0.18	0.18	0.003
SGA	0.54	1.26	1.57	1.98	1.84	1.93	0.99	0.80
BNA	1.63	4.06	1.91	0.61	1.09	2.27	0.22	1.35
BEA	2.49	4.06	1.91	0.61	1.09	2.27	0.22	1.35

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم:01

جدول رقم (2–4): صافي اعباء القروض الى اجمالي القروض CR2

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
AGB	**1.30**	**1.60**	**1.37**	**1.20**	**1.30**	**1.18**	**1.12**	**1.01**
SGA	**0.70**	**0.80**	**0.72**	**0.65**	**0.50**	**0.76**	**0.65**	**0.55**
BNA	**0.90**	**1.06**	**0.10**	**0.93**	**1.27**	**1.30**	**1.27**	**1.80**
BEA	**325.44**	**1.44**	**649.78**	**1043.62**	**1072.51**	**902.56**	**938.36**	**1025.26**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم:02

2– نسبة كفاية رأس المال CA : يتضمن نسبتين CA1، CA2 كما هو مبين في الجدولين التاليين:

جدول رقم (2–5): راس مال الى اجمالي الاصول CA1

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
AGB	**21.64**	**17.45**	**13.30**	**9.50**	**7.20**	**5.66**	**5.64**	**5.28**
SGA	**6.44**	**6.32**	**5.99**	**4.94**	**4.49**	**4.11**	**4.02**	**3.37**
BNA	**3.30**	**2.93**	**2.57**	**2.02**	**1.90**	**1.59**	**1.53**	**1.46**
BEA	**1.12**	**1.03**	**2.88**	**3.29**	**47.29**	**3.87**	**3.84**	**13.30**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم:03

جدول رقم (2–6): حقوق المساهمين الى اجمالي الاصول CA2

البنوك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
AGB	**21.84**	**17.74**	**13.29**	**9.88**	**7.62**	**6.13**	**6.12**	**5.81**
SGA	**6.83**	**8.44**	**8.94**	**8.64**	**8.70**	**9.13**	**11.23**	**10.27**
BNA	**3.94**	**4.67**	**6.62**	**6.23**	**6.43**	**5.64**	**6.35**	**6.93**
BEA	**3.48**	**4.50**	**4.62**	**6.09**	**73.84**	**6.26**	**6.80**	**13.30**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم:04

3- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة: يتضمن المتوسط الحسابي للمتوسطات الحسابية للنسب CR1، CR2، CA1، CA2 كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم(2-7) : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

البنك	%CR1	%CA1	%CR2	%CA2
AGB	**1.37**	**10.71**	**10.05**	**11.05**
SGA	**1.36**	**4.96**	**4.95**	**9.02**
BNA	**1.64**	**2.16**	**2.16**	**5.85**
BEA	**1.57**	**9.58**	**9.60**	**14.86**
المتوسط الحسابي	**1.53**	**6.85**	**6.69**	**10.20**
الانحراف المعياري	**0.20**	**3.99**	**0.14**	**0.14**
معامل الاختلاف[43]	**13.07**	**58.24**	**2.09**	**1.2**

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية السنوية للعينة المدروسة

المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية و مناقشتها

سنقوم في هذا المطلب بتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تم عرضها في المطلب الأول مع تفسيرها ومناقشته.

الشكل (2-1): CR1

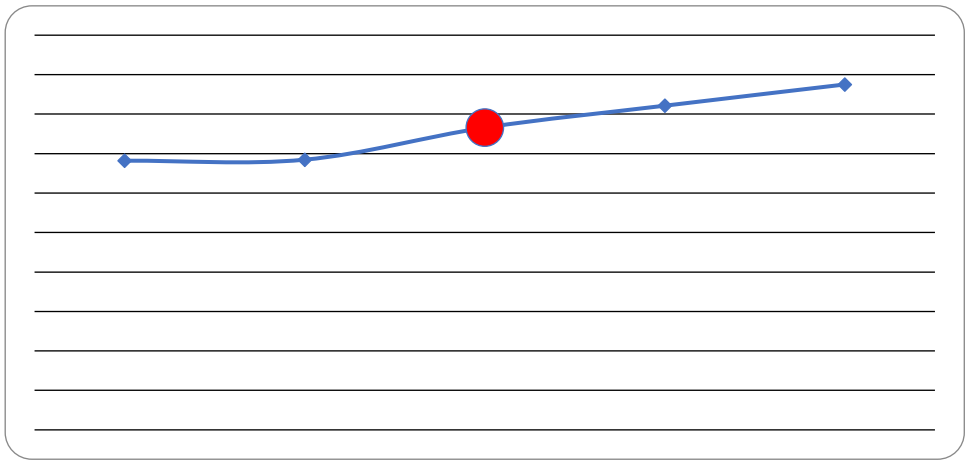

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم:01

أولا:نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض CR1:وهي مؤشر يقيس توقعات الإدارة لخسائر القروض في المستقبل. وتعتبر مؤشر لجودة المحفظة، كما تمثل هذه المخصصات تعويض عن المخاطر التخلف عن السداد في محفظة القروض، حيث يلاحظ أن قيم متوسط CR1 كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 1.36

[43] معامل الاختلاف=الانحراف المعياري/ المتوسط الحسابي

بالمئة لبنك SGA وأعلى متوسط بلغ1.75بالمئة لبنك BEA وبمتوسط عام قدر بـ 1.57وانحراف معياري قدره0.019 أما معامل الاختلاف يقدربـ13.07وهو ما يعني التذبذب الشديد لمتوسطات قيم CR1 متغيرة بالنسبة لهذه البنوك. وإن انخفاض نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض لا يعني انخفاض القروض المتعثرة و المخاطر الإئتمانية فيها وإنما الانخفاض يعود إلى حجم القروض. بالنسبة لهذه البنوك .والشكل رقم (2-1) يوضح ذالك.

الشكل (2-2):CR2

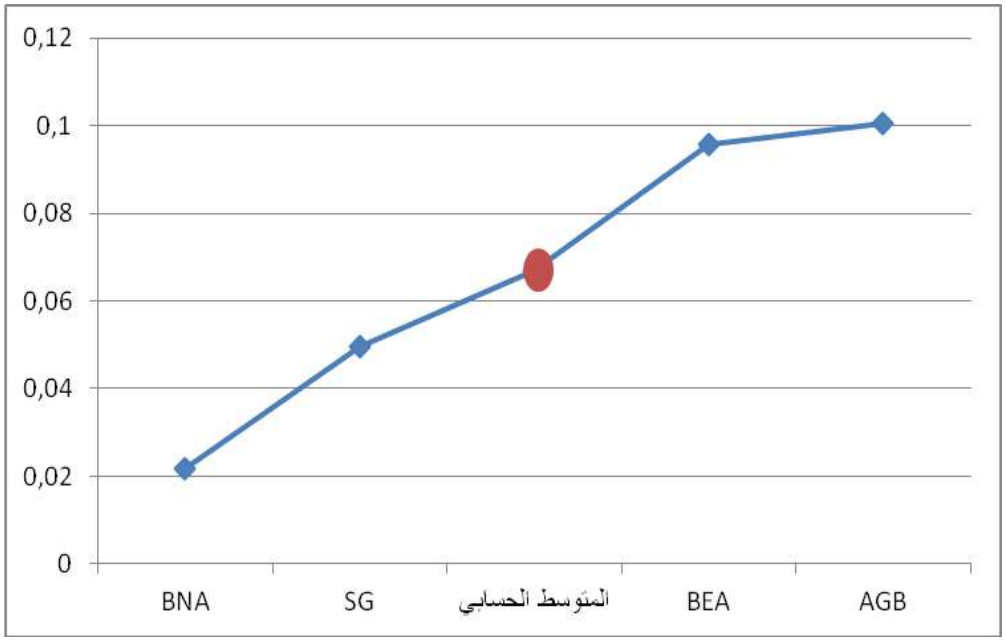

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم:02

ثانيا:نسبة صافي اعباء القروض الى اجمالي القروض CR2: حيث يلاحظ أن قيم متوسط CR2 كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 2.16 بالمئة لبنك BNA وأعلى متوسط بمبلغ 10.05بالمئة لبنك AGB وبمتوسط عام قدر بـ 6.69وانحراف معياري قدره0.14 أما معامل الاختلاف يقدربـ 2.09 بالمئة وهو ما يعني التذبذب الشديد لمتوسطات قيم CR2 متغيرة بالنسبة لهذه البنوك. وإن انخفاض نسبة صافي الاعباء القروض إلى إجمالي القروض لا يعني انخفاض القروض المتعثرة و المخاطر الإئتمانية فيها وإنما الانخفاض يعود إلى حجم القروض. بالنسبة لهذه البنوك .والشكل رقم (2-1) يوضح ذالك.

الشكل(2-3): CA1

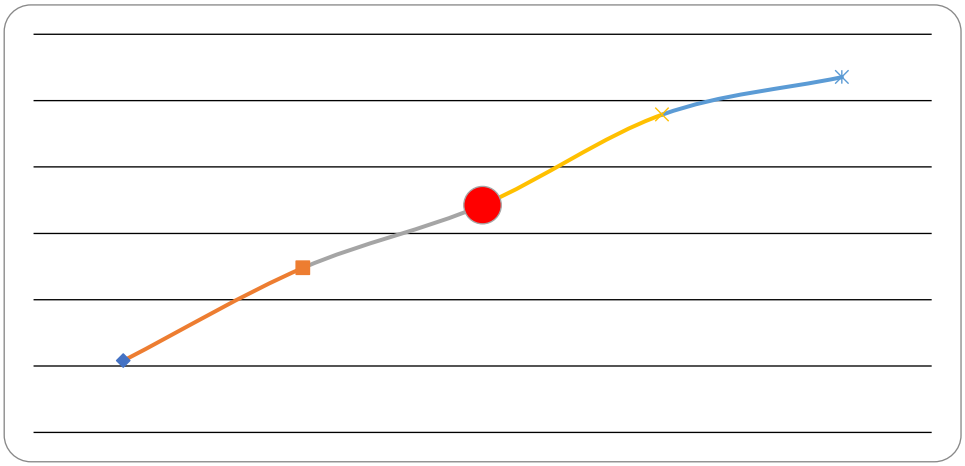

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم:03

ثالثا: نسبة كفاية رأس المال CA1: وتقاس بنسبة إجمالي الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول، وهي تقيس مدى كفاية رأس المال البنك لتغطية إلتزاماته وهي مؤشر قوة رأس المال ومن المفترض أن زيادة نسبة كفاية رأس المال تؤدي إلى انخفاض القروض المتعثرة، وبالتالي انخفاض مخاطر الإئتمان حيث يلاحظ أن قيم متوسط CA1 كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 2.16بالمئة لبنك BNA وأعلى متوسط بلغ10.71 بالمئة لبنك AGB وبمتوسط عام قدر بـ 6.85بالمئة وانحراف معياري قدره3.99 أما معامل الاختلاف يقدر بـ58.24وهو ما يعني التذبذب الشديد لمتوسطات قيم CA متغيرة بالنسبة لهذه البنوك،والشكل رقم (2-3) يوضح ذالك.

الشكل(2-4): CA2

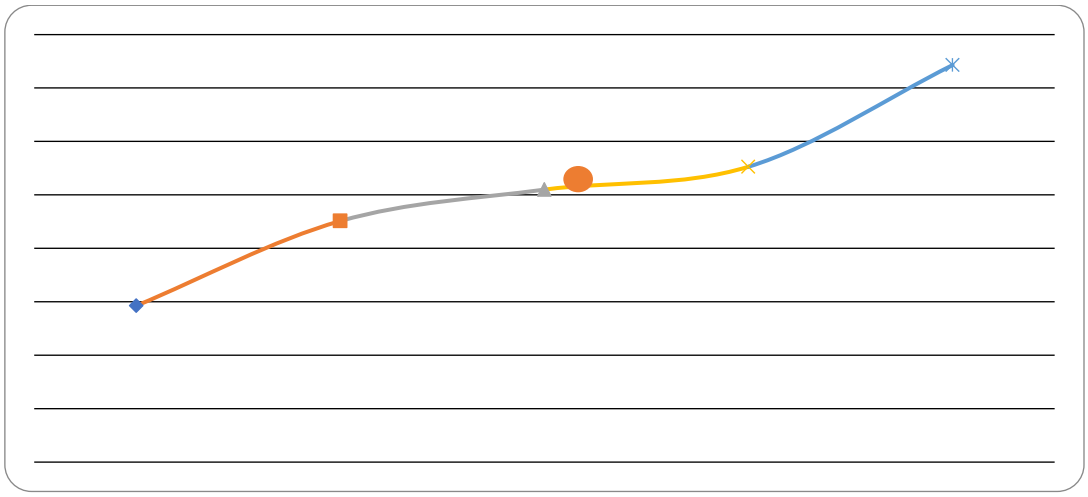

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم:04

رابعا: نسبة كفاية رأس المال CA2: وتقاس بنسبة حقوق لمساهمين الى اجمالي الأصول، وهي ايضا تقيس كفاية رأس المال البنك،حيث يلاحظ ان قيم متوسط CA2 كانت محصورة بين اقل متوسط يقدر بـ 5.85

بالمئة لبنك BNA واعلى متوسط يقدر بـ: 14.86بالمئة لبنك BEA وبمتوسط عام قدر بـ:10.20 بالمئة وانحراف معياري مقدربـ:0.14 بالمئة اما معامل الاختلاف يقدر بـ:1.20بالمئة وهو ما يعني بالتذبذب الشديد للمتوسط والشكل رقم (2-4) يوضح ذالك.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل الذي تمت فيه محاولة إسقاط الجانب النظري على عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، فقد تم التوصل إلى عدة نتائج ذات أهمية للبنوك عينة الدراسة فيما يخص إدارة المخاطر الائتمانية من خلال فترة الدراسة،حيث اعتمدنا على مؤشرات مخاطر الائتمان (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض،صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض) ونسبة كفاية رأس المال (رأس المال إلى إجمالي الأصول ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول) ويساهم هذين المؤشرين في تفسير التغيرات.

الخاتمة

الخـــــــــاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا معالجة اشكالية البحث التي تدور حول مدى فعالية ادارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية ،بإبراز مدى مساهمة البنوك الجزائرية في ادارة المخاطر ومدى مواكبة النظام المصرفي الجزائري للتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية العالمية خاصة منها ما يتعلق بتطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة. ولكي نجيب على الاشكالية المطروحة واثبات صحة الفرضيات الموضوعة في محتوى الموضوع استخدمنا دراسة تحليلية وصفية التي تشمل مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

نتائج البحث:

قبل التطرق الى اهم النتائج التي توصلنا اليها لابد اولا من تأكيد صحة او نفي فرضيات موضوع البحث:

الفرضية الاولى: تعتبر ادارة مخاطر الائتمان حل لمواجهة المخاطر وكذا ضمان استمرارية البنك في ان واحد.

توصلنا هنا الى صحة هذه الفرضية اذ ان المصارف تعمل على تعظيم عوائدها والتي تستخدم في نفس الوقت لمواجهة المخاطر المحتملة.

الفرضية الثانية:تعتبر درجة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية ذات مستوى عالي.

لذا نثبت صحة الفرضية وذلك لان مخاطر الائتمان من اهم المخاطر التي تواجه البنوك في اعمالها،حيث يقوم البنك باحتياط قانوني بالنسبة لامواله لتفادي قدرة العميل على عدم السداد .

الفرضية الثالثة:المؤشرات الاكثر تاثيرا في مخطر الائتمان CA،CR.

اسفر تحليل النتائج للبنك باستتخدام مؤشري(نسبة خطر الائتمان ونسبة كفاية راس المال) ان البنك المملوك للدولة يتميز بارتفاع مخاطر الائتمان وهي الاكثر تاثير في المخاطر الائتمانية.

2-التوصيات:

- ✓ يجب ان يعتمد القرار الائتماني في البنوك التجارية الى دراسة وتحليل المخاطر المختلفة بالمشروع الممول،وعدم الاعتماد بشكل اساسي على ضمانات في منح القروض.
- ✓ تاهيل البنوك عامليها في المجال الائتماني وذلك للمساعدة على استعاب التقنيات الحديثة في ادارة مخاطر الائتمان وخاصة مقررات بازل 2.
- ✓ تحسين ادارة مخاطر الائتمان في البنوك من اجل تحقيق المزيد من الارباح، كما يجب على البنوك ان تاخذ بعين الاعتبار نسبة مخصصات خسائر القروض ونسبة كفاية راس المال كمؤشرات لادارة مخاطر الائتمان.
- ✓ زيادة الرقابة وتقدير مخاطر الائتمان، الامر الذي يعتبر كطريقة حاسمة لاسترجاع القدرة التنافسية.
- ✓ تعديل سياسة منح الائتمان الخاصة بالبنوك فيما يتعلق بالمتغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان من اجل التخفيف من نسبة القروض المتعثرة.

- ✓ وللصعوبة التي لاقتها هذه الدراسة للحصول على سياسات البنوك،نوصي بتدعيم عملية الافصاح والشفافية في البنوك من خلال حثها على نشر المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة بهاو اعلانها لتكون متاحة للجمهور العام.

3-افاق البحث:

اقتصر البحث في دراسة مؤشرات المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية،واهتمت بابراز جوانب كيفية تقييم المخاطر الائتمانية وذلك بعد ان توصلت الدراسة الحالية إلى أن المؤشرات التي تمت معالجتها باستخدام مؤشر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض واستخدام مؤشر نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول وحقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول.مما يدل أن النسب المتبقية ترجع لمؤشرات أخرى لم يتم معالجتها بعد.

ويبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات اعمق وأدق تقدم بإثراء معارفنا التي لم نتمكن من الالمام بها نظرا لصعوبات التي واجهتها الدراسة وقصر الوقت،ونقدم مجموعة من النقاط التي نراها جديرة بان تكون افاق بحث جديد:

- دور تنمية الكفاءات والمهارات في تحسين الجودة الشاملة للبنوك التجارية.
- حوكمة البنوك ودورها في مواجهة المخاطر الائتمانية.
- ميكانزمات عمل البنوك في ظل المخاطر البنكية.

المـــراجع

قائمـة المراجـع :

أ- باللغة العربية :

الكتب :

1- احمد سليمان خصاونة،**المصارف الاسلامية "مقررات لجنة بازل –تحديات العولمة ،استراتيجية مواجهتها"،الطبعة الاولى** ،عالم الكتاب الحديث والجدار الكتاب العالمي، الاردن،2008.

2- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000

3- حمزة محمود الزبيري، **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان2000

4- رضوان، سمير عبد الحميد،**المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**، دار النشر، للجامعات، مصر، الطبعة الأولى،2005 .

5- سمير الخطيب،**قياس و إدارة المخاطر للبنوك**،منشأة المعارف الإسكندرية،2005 .

6- صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة " **الائتمان المصرفي – الضمانات المصرفية –الاعتمادات المستندية** ، ط1 ، دار الفكر العربي، القاهرة،2004 .

7- طارق الله خان ، حبيب أحمد ، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية** ، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية ، جدة ، السعودية ، سنة 2003.

8- عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية، بيروت،19 .

9- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

10- محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2000

11- وليد العايب ، **لحلو بوخاري، إقتصاديات البنوك و التقنيات البنكية** ، الطبعة الأولى 1434هـ/ 2013 م، دار النشر و الطباعة مكتبة حسن العصرية ، بيروت.

ب- مذكرات الماجستير:

1- غاشو فاطمة الزهراء، **إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة قسنطينة 50**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في علوم التسيير،تخصص إدارة مالية .

2– فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية) ، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مراح ورقلة، الجزائر، 2010.

مدكرات الماستر :

1– حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية تخصص :مالية المؤسسة2012 .

المجلات والجرائد

2– لطيف زيود و آخرون، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي** رقم 30) " (حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري" ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، المجلد28، العدد 2، 2006 .

الملتقيات والمؤتمرات:

3– بودي عبد القادر،بحوصي مجدوب،مداخلة بعنوان:**مقررات بازل واهميتها في تقليل المخاطر البنكية– مع الاشارة الى حالة الجزائر** ،الملتقى الدولي الثالث "استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات –الافاق والتحديات"،جامعة الشلف يومي 25-26 نوفمبر 2008.

4– سليمان ناصر،مداخلة بعنوان: **كفاية راس المال البنوك الاسلامية الجزائرية تشخيص الواقع و مقترحات التطوير**،الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية بعنوان "اليات ترشيد الصناعة المالية الاسلامية"يومي 08-09 ديسمبر 2013.

5– شريف مصباح أبو كرش، مداخلة بعنوان: **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي** ، المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة ، جامعة الخليل،فلسطين،مايو 2005.

الاجنبية:

1- Ara Hosna and all, Credit Risk Management and Profitability in Commercial Banks in Sweden, Master of Science in Accounting, University of Gothenburg.

2- Pierre Mathieu, patrick d'heouville, les divers crédits, une nouvelle gestion de risque de crédit, ed-economique, Paris 1998.

3– SAWSSAN BOUFOUS AND MOHAMED KHARISS, Le Crédit Bancaire: Histoire et Typologie [Bank credit: history and typology], International Journal of Innovation and Applied , Innovative Space of Scientific Research Journals ,Vol. 8 No. 2 Sep. 2014.

4- Sylvie de Conssergues, La banque : structure, Marché, gestion, édition DALLOZ ,Paris 1996.

5- UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQUEK, Master of Business Administration, Faculty of Business Administration, University of NairobiThe Effect Of Credit Risk Magement On The Financial Performance Of Commercial Banks In Rwanda.

6- Yuga Raj Bhattarai, Effect of Credit Risk on the Performance of Nepalese Commercial Banks, NRB Economic Review.

الملاحق